٤٥ اتفاقية لإزالة الازدواج الضريبي بين البحرين ومختلف دول العالم

توافق شوري نيابي على اتفاقيتين لمنع التهرب الضريبي مع الإمارات وهونغ كونغ

إبرام نحو ٨٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا بين البحرين والإمارات خلال ٢٢ عاما

○ جلسة مجلس الشورى. (أرشيفية)

كتبت أمل الحامد:

توافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى مع مجلس النواب على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقيتي إزالة الازدواج الضريبي بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية، واللتين سيتم مناقشتهما في جلسة مجلس الشورى يوم الأحد القادم.

وأكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الجهاز الوطني للإيرادات) أن هذه الاتفاقيات تأتي من أجل تعزيز مبادئ العدالة والشفافية في المجال الضريبي ومنع التهرب الضريبي أو تجنب الازدواج الضريبي ومنع تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية، مشددة على عدم تعارض مثل هذه الاتفاقيات مع المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تنظيم الضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات، إنما تسهم في تحقيق العدالة الضريبية ومنع التهرب الضريبي بما يتماشى مع أهداف الاتفاقية الدولية، ولذلك لا يوجد تناقض بين الاتفاقية محل النقاش والمرسوم بقانون المذكور، بل يكملان بعضهما في تحقيق نظام ضريبي عادل وفعال.

وأشارت الوزارة إلى أن الاتفاقية مع حكومة الإمارات هي من ضمن مجموعة من الاتفاقيات التي سوف تبرم تباعًا مع عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك حسب الأولويات المعتمدة لدى أطراف الاتفاقية، ولا يمنع ذلك من أن تكون هناك اتفاقيات موحدة في هذا الشأن بين دول المجلس في المستقبل.

وأكدت الوزارة أن الاتفاقية مع حكومة الإمارات تؤدي إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، كما أكدت أن الاتفاقية مع حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة تؤدي إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية.

وبينت الوزارة الأسباب والمبررات والفوائد الإيجابية المترتبة على الاتفاقيتين، ومنها: أبرمت البحرين حتى الآن ٤٥ اتفاقية لإزالة الازدواج الضريبي مع عديد من دول العالم، تأتي الاتفاقية في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي في المسائل الضريبية بين حكومتي الدولتين، وتهدف الاتفاقية إلى إزالة الازدواج الضريبي على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين أو كلتيهما، تسري أحكام الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تُفرض لمصلحة أي من الطرفين.

وأشارت إلى أن أهمية الاتفاقيتين بالنسبة إلى المملكة تكمن في: تنفيذ التزامات المملكة بمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في المجال الضريبي والتي تم تأكيدها من قبل مجموعة العشرين (G٢٠) وكذلك معايير المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات في المسائل الضريبية (GFTEI) ومعايير الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، تهيئة البيئة القانونية والتشريعية والاقتصادية الملائمة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات المشتركة من خلال إزالة الازدواج الضريبي على مواطني ومؤسسات البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، دعم طلب مجلس التنمية الاقتصادية لتقليل الأعباء الضريبية التي تدفعها الشركات في البحرين عن الاستثمارات في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، الالتزام بمخرجات اجتماع اللجنة العليا المشتركة في دورتها العاشرة والحادية عشرة بين البحرين والإمارات.

وذكرت أن الاتفاقية بين حكومتي البحرين والإمارات لا تهدف إلى وضع ضرائب جديدة أو تغيير القوانين في أي من الدولتين المتعاقدتين، ولن يترتب على تنفيذ الاتفاقية أي التزامات إضافية خارج ما نصت عليه الاتفاقية.

من جانبها، أشارت وزارة الخارجية إلى أن اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين البحرين والإمارات عقدت اثنتي عشرة دورة بدأت منذ عام ٢٠٠٢ حتى آخر دورة عُقدَت في نوفمبر ٢٠٢٤، حيث وقّعت البحرين مع دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقارب ٨٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا في مختلف المجالات أبرزها في المجال الدبلوماسي والعسكري والأمني والسياسي والاقتصادي والتجاري، وغيرها من المجالات التي تخدم مصالح البلدين الشقيقين.

وعن الاتفاقية مع حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، أكدت وزارة الخارجية أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للمملكة هو حماية مصالحها وتأكيد سيادتها واستقلالها، والسعي إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة بما يخدم المصالح المشتركة، مع تأكيد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

كما بينت أن علاقة البحرين مع منطقة هونج كونج تتميز بالتعاون الوثيق في عديد من المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث يعمل الجانبان على التعاون في عدة مجالات أبرزها مجال التجارة باعتبار أن منطقة هونج كونج بوابة تجارية مهمة للصادرات البحرينية إلى أسواق الصين الرئيسية وآسيا عمومًا.

البحرينيون يشكلون ٨٦٪ من إجمالي القوى بالجهات الحكومية

«الخدمة المدنية»: إعلان الشواغر داخليا أسهم في تأكيد أولوية شغل الوظيفة العامة بالمرشح البحريني المؤهل

أكد جهاز الخدمة المدنية أن عدد الموظفين البحرينيين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية يبلغ ٣٥,٦٦٣ موظفا، بنسبة ٨٦٪ من إجمالي القوى العاملة، بينما يشكل الموظفون الأجانب ما نسبته ١٤٪ بواقع ٥٨٠٠ موظف. جاء ذلك في مرئيات الجهاز في تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى والقانونية بشأن مشروع قانون بتعديل مادة من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون لسنة ٢٠١٠.

ويهدف مشروع القانون إلى الحد من مشكلة البطالة من خلال منح المواطن الأولوية في التوظيف أمام الجهات الحكومية، تأهيل وتطوير الكفاءات البحرينية من أصحاب المؤهلات للحلول محل الأجانب في تولي الوظائف العامة، جعل المواطن البحريني هو الخيار الأول دائما أمام الجهات الحكومية في التوظيف في ظل ما تزخر به مملكة البحرين من كفاءات وطنية ذات مؤهلات متخصصة في شتى المجالات، وأن يكون التعاقد مع الأجانب في أضيق الحدود وعند عدم توافر العنصر الوطني مع اعتبار شرط تدريب البحريني من الشروط الجوهرية المتفق عليها في عقد التوظيف.

وأشار الجهاز إلى أن غالبية الوظائف التي يشغلها الأجانب تتركز في القطاعين الصحي والتعليمي، حيث تبلغ نسبة العاملين في هذين القطاعين من مجموع الموظفين غير البحرينيين في جميع القطاعات الخاضعة للخدمة المدنية ٩٠٪.

وذكر أن عدد الموظفين غير البحرينيين انخفض من ٧٥٨٢ في عام ٢٠١٩ ليصل حتى تاريخه إلى ٥٨٠٠ موظف بنسبة انخفاض بلغت ٢٣٪، وقد جاء ذلك نظير تعاون الجهاز مع مختلف الجهات الحكومية من خلال موافاتها بالمرشح البحريني المؤهل متى توافر لشغل الوظائف المشغولة من قبل الموظفين غير البحرينيين، وبما لا يخل بالتزام تلك الجهات في تقديم خدماتها بكفاءة وجودة وضمان عدم تأثرها.

وبين أن قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢١ بشأن الإعلان داخليًا عن الشواغر المتاحة لدى الجهات الحكومية عبر تطبيق «الموظف الحكومي»، وتعميم جهاز الخدمة المدنية المؤرخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ بشأن ضوابط نشر الإعلان عبر تطبيق «الموظف الحكومي»، أسهم في تأكيد أولوية شغل الوظيفة العامة بالمرشح البحريني المؤهل، حيث يستوجب على الجهات الحكومية الإعلان داخليًا عن الشواغر المتاحة قبل التوجه للتوظيف من خارج الجهات الحكومية.

وأشار إلى أن جهاز الخدمة المدنية يختص بالإشراف المركزي على شؤون الموظفين المدنيين، إضافة إلى تقديم الاستشارات اللازمة للجهات الحكومية والرقابة الإدارية عليها.

وأكد أن تجديد العقود يعتمد في الأساس على احتياج الجهات الحكومية وبما لا يؤثر في الخدمات التي تقدمها بشتى المجالات، كما يقوم جهاز الخدمة المدنية بالتأكد من عدم وجود المرشح البحريني المؤهل لشغل الوظيفة قبل الموافقة على طلب تجديد العقد، ويتم تزويد الجهة الحكومية بمجموعة من السير الذاتية لمرشحين بحرينيين مؤهلين لشغل الوظيفة عوضًا عن تجديد العقود.

ولفت إلى أن اشتراط درجة الماجستير لغير البحريني – كما ورد في مشروع القانون – من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تحديد متطلبات الوظائف على كل المرشحين سواء البحرينيين أو غير البحرينيين مما سيؤدي إلى تعذر الحصول على الخبرات والمؤهلات اللازمة، والتأثير سلبًا في سير العمل ووجود عجز محتمل في القدرة على سد النقص في ظل الظروف المتغيرة.

وأشار إلى أنه حرصًا من جهاز الخدمة المدنية على تأهيل وتمكين الكوادر الوطنية، فإنه لا يتم اعتماد أي عقد وظيفي لا يتضمن بند تدريب الموظف البحريني ضمن باب الواجبات المطلوبة من الموظف غير البحريني. كما أن تدريب الموظفين البحرينيين وتأهيلهم ووضع الخطط اللازمة لذلك من مسؤولية الجهات الحكومية ذاتها.

وأكد أن الجهات الحكومية تُعنى – وفقًا لاحتياجاتها وخططها الاستراتيجية التي تمكنها من تحقيق أهدافها ورسالتها- بتحديد الوظائف المستقبلية والمؤهلات والتخصصات العلمية اللازمة لشغلها، وبدوره يقوم جهاز الخدمة المدنية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وتزويدها بدراسة للاسترشاد بالاحتياجات الوظيفية المتوقعة للجهات الحكومية والتي تتطلب مؤهل البكالوريوس بحسب التخصصات الأكاديمية، وذلك لإعداد خطة البعثات الدراسية السنوية التي تنفذها الوزارة بهدف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاع الحكومي للتخصصات المطلوبة، وأهمية إعداد الخطط اللازمة لتفعيل ذلك.

وأوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية برفض مشروع قانون بتعديل المادة (١١) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ (المعد في ضوء الاقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) المقدم من مجلس النواب)، والذي سوف يتم مناقشته في جلسة مجلس الشورى يوم الأحد القادم.

رئيس المحكمة الدستورية يستقبل مفتي إقليم السنجق بجمهورية صربيا

استقبل المستشار عبدالله بن حسن البوعينين رئيس المحكمة الدستورية صباح أمس بمقر المحكمة فضيلة الشيخ عبدالرحمن كويوفتش مفتي إقليم السنجق بجمهورية صربيا الصديقة يرافقه فضيلة الشيخ كمال محمودوفتش مسؤول المشاريع بمديرية الوقف وبحضور صالح إبراهيم الفضالة.

وخلال اللقاء رحب رئيس المحكمة الدستورية بفضيلة الشيخ عبدالرحمن كويوفتش، معربا عن تقديره واعتزازه بجهوده في خدمة ديننا الحنيف ونشر قيم ومبادئ الثقافة الاسلامية.

وفي ختام الزيارة التي تخللتها جولة ميدانية في المقر الرئيسي للمحكمة الدستورية أبدى فضيلة الشيخ جزيل الشكر وعظيم الامتنان لرئيس المحكمة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وكيل شؤون الشباب: دعم المبادرات الرامية إلى تمكين الشباب من ذوي الإعاقة وإبراز قدراتهم في شتى المجالات

أكد مروان فؤاد كمال وكيل وزارة شؤون الشباب أن الوزارة تسعى دائمًا لتعزيز الشراكة المثمرة مع الأولمبياد الخاص البحريني بهدف توفير فرص تدريبية لذوي الإعاقة ودمج مختلف احتياجاتهم في البرامج والفعاليات التي تنظمها الوزارة، مشددا على التزام الوزارة بدعم المبادرات التي تسهم في تمكين الشباب من ذوي الإعاقة وإبراز قدراتهم في شتى المجالات والعمل على توفير بيئة شاملة تتيح لهم تحقيق تطلعاتهم والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع.

جاء ذلك خلال اجتماع وكيل وزارة شؤون الشباب مع الأستاذة وفيقة خليل جمال المدير الوطني للأولمبياد الخاص البحريني، وذلك لبحث ومناقشة المبادرات المشتركة بين الجانبين، بهدف منح ذوي العزيمة فرصًا إضافية في برامج وزارة شؤون الشباب.

وبين الوكيل أن وزارة شؤون الشباب حرصت على إشراك ذوي الإعاقة في مختلف البرامج والفعاليات التي تنظمها، وإدماجهم في برامج المراكز الشبابية ومراكز تمكين الشباب، وذلك بما يتسق مع استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز الشراكة المجتمعية، بغرض دعم ذوي العزيمة، وضمان تلبية احتياجاتهم بما يعزز تطلعاتهم.

من جانبها أكدت الأستاذة وفيقة خليل حرص الأولمبياد الخاص البحريني على التعاون مع وزارة شؤون الشباب عبر تطوير برامج شبابية ورياضية تلبي احتياجات ذوي الإعاقة، وتتيح لهم فرصة المشاركة في الفعاليات والبرامج التي تنظمها الوزارة، مشيدة بالبرامج التي تقدمها وزارة شؤون الشباب في مختلف الجوانب الشبابية والرياضية التي تمنح من خلالها ذوي العزيمة مساحة واسعة للمشاركة فيها واكتساب المزيد من الخبرات والمهارات.

توقيع اتفاقية تعاون بين مجلس النواب وجامعة المملكة

وقعت الأمانة العامة لمجلس النواب برئاسة المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، صباح أمس الخميس، اتفاقية تعاون مشتركة مع جامعة المملكة، بهدف تعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والدراسات والأبحاث الأكاديمية بمختلف العلوم والمجالات.

وأكد الأمين العام أن هذه الاتفاقية تأتي بتوجيه من أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، وانطلاقًا من سياسة وخطط المجلس النيابي في التعاون المشترك مع جميع مؤسسات وهيئات الدولة في ظل المسيرة التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وأضاف أن الاتفاقية تستهدف تدعيم العمل البرلماني والمؤسسات الديمقراطية ورفع قدرات منتسبيها، وتعزيز وتدعيم أواصر التعاون والاستفادة المشتركة وتبادل الخبرات، ورفد النواب وموظفو الأمانة العامة للمجلس بالخبرات والمهارات والدراسات في كافة المجالات التي تهم الجانبين.

وتتضمن الاتفاقية تقديم جميع أوجه الدعم التي تخدم مجال العمل البرلماني بمملكة البحرين من خلال إقامة الفعاليات والندوات والدورات والبرامج وورش العمل من خلال التنسيق والتعاون بين الطرفين، وتزويده بالأبحاث والدراسات والرسائل العلمية في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ومن جانبه، وجه الدكتور حسن بن رفدان الهجهوج رئيس جامعة المملكة الشكر الجزيل للأمين العام لمجلس النواب على التعاون المثمر بين الطرفين، مؤكداً أهمية مشاركة جامعة المملكة كأحد أبرز الجهات التعليمية العاملة في المملكة في مثل هذه الاتفاقيات التي من شأنها توفير سبل الدعم وتعزيز دور التجربة الديمقراطية والنيابية في مملكة البحرين، ومساندة النواب في مباشرة اختصاصاتهم التشريعية والرقابية.